بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين ، الذي أنزل على عبده الكتاب ليكون للعالمين نذيرًا . والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله ، الذي أرسله الله تعالى رحمة للناس ، وآتاه الحكمة وجوامع الكلم ، وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيمًا ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد فإن السنة هي المصدر التشريعي الثاني – من المصادر المتفق عليها لدى المسلمين – بعد كتاب الله عز وجل ، فهي أصل من أصول الدين ، ومنهل خصيب للتشريع ، ودليل أساسي من أدلة الأحكام ، تعرفنا حكم الله سبحانه وتعالى في كل كبير وصغير . فهي جامعة مانعة ، عامة شاملة ، لا تفوتها شاردة ولا واردة إلا وقد أعطتها حكمًا شرعيًا ، فيها بيان لما كان وما سيكون ، وفيها تنظيم عملي رائع لشؤون الحياة ، مستوحى عن الله تعالى خالق الحياة ومن يحيا ، ومرتبط بمالك الملك والملكوت ، الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء . فقلما تحدث حادثة أو تنزل نازلة إلا ونجد في السنة المطهرة الحكم الشافي والبيان الوافي لها . وذلك أن رسول الله ﷺ هو المبلغ عن ربه : «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ» / المائدة : ٦٧ / . وهو المبين مراد الله عز وجل فيما أنزل : «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ» / النحل : ٤٤ / . فالسنة المطهرة تأكيد لما بين كتاب الله من أحكام ، وتفصيل لما أجمل ، وتقييد لما أطلق ، وتخصيص لما هو عام ، أو تشريع لما سكت عنه القرآن ، ولكنه تطبيق لقواعده العامة ، وأصوله المقررة ، ومستمد منه .

ورسول الله ﷺ هو المظهر العملي لشريعة الله تعالى ، فهو المكلف الأول : «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ» / الأنعام : ١٦٣ / . «وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ» / الأعراف : ١٤٣ / . وهو القدوة الصالحة : «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ» / الأحزاب : ٢١ / . وهو الذي يتلقى الوحي من السماء : «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى» / النجم : ٣ – ٤ / . وهو الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه ، وهو الذي قذف الله النور في قلبه ، وأجرى الحق على لسانه ، وجعل طاعته من طاعته ، ومعصيته معصية له سبحانه : «مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا» / النساء : ٨٠ / .

لهذا كله كانت السنة المطهرة ، في مجمل أحكامها وتشريعاتها – من حيث وجوب العمل بها – بمنزلة كتاب الله تعالى ، فما ثبت فيها فهو ثابت بوحي من الله سبحانه ، وأمر منه وتكليف : «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» / الحشر : ٧ / . وعليه فالسنة حجة على المسلمين بلا خلاف ، وقد أجمع علماء الأمة على أن من أنكر حجيتها عمومًا فهو كافر مرتد عن الإسلام .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا بد للمسلمين من الرجوع إلى ما نقل عنه ﷺ من قول أو فعل أو تقرير ، والأخذ بما ثبت منه ، ليعمل به . ولقد بذل السلف الصالح من العلماء جهودًا مشكورة في خدمة دين الله عز وجل ، فدونوا لنا أحاديث رسول الله ﷺ في مصنفات ، تنوعت أساليبها واختلفت شروطها ، وكان من أفضلها وأصحها [الجامع الصحيح] لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، الذي تلقته الأمة بالقبول ، وأولته عناية الدراسة والتقرير ، وتناولته بالشرح تارة والاختصار أخرىٰ . وأقبل عليه طلاب العلم يقرؤون متنه ، ويحفظونه عن ظهر قلب . ولا غرابة ، فهو المرجع الثاني – بعد كتاب الله عز وجل – في دين الله تعالى ، وهكذا نجد المدارس والجامعات في العالم الإسلامي ، ما زالت تعنى به دراسة وحفظًا ، وبعضها تقرره في مناهجها ، ليقرأ من أوله إلى آخره في مختلف صفوفها .

وهذا الكتاب على مكانته وأهميته ، واحتياج كل مسلم إليه – ولا نبالغ في القول إذا قلنا : يجب أن توجد في كل بيت مسلم نسخة منه على الأقل – هذا الكتاب لا نزال نجد أكثر طبعاته ، إذا لم نقل جميعها ، على النمط القديم ، خالية من المزايا الفنية للطباعة الحديثة ، تحشى الصفحة بالأبواب والأحاديث ، الواحد تلو الآخر ، دون

فواصل أو ترقيم ، أو بداءة متميزة ، مما يجعل القارىء يجد صعوبة في مطالعته أو الرجوع إليه .

أضف إلى ذلك : أنه قلما توجد لهذه الطبعات فهارس فيها شيء من التفصيل ، رغم ما يمتاز به هذا الكتاب من كثرة الأبواب – إذ يغلب أن يجعل البخاري كل حديث بابًا مستقلاً يترجم له بعنوان – وهذا من شأنه أن يوقع طالب العلم والباحث في حرج ومشقة ، عندما يحتاج أن يراجع حديثًا في موضوع من المواضيع أو بحث من البحوث ، لا سيما إذا لاحظنا ما يمتاز به البخاري في صحيحه ، من تكرار للحديث في أبواب متعددة ومناسبات مختلفة ، بل ربما أتى بالحديث في الباب لأقل مناسبة .

وهذه الصعوبة قد لمستها بنفسي وشعرت بها ، حينما أردت أن أتقدم برسالتي في الفقه وأصوله ، التي أعددتها لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الأزهرية في القاهرة – عام ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م[1] – وذلك أن رسالتي تحتوي على الكثير من الأحاديث ، التي يحتج بها الفقهاء على ما قرروه من أحكام في المسائل الفقهية التي أوردتها في أبحاث الرسالة ، وكان عَلَيَّ أن أذكر من أخرج تلك الأحاديث بالإشارة إلى المصدر صفحة وجزءًا ، فكنت أجد كل الصعوبة عندما أبحث عن الحديث في صحيح البخاري ، للملاحظات التي ذكرتها آنفًا ، وهذا ما جعلني أفكر بالقيام بعمل ، أخدم فيه الإسلام والمسلمين ، بخدمة هذا الكتاب العظيم الأهمية . وحفزني على التفكير جديًا بهذا العمل أكثر فأكثر ما لمسته لدى غيري من طلاب العلم والباحثين ، عندما كنت أشكو لهم ما أجد من عناء لدى مراجعتي هذا الكتاب ، فكانوا يبثون إِلَيَّ شكواهم بمثل ما أجد ، وبعضهم يظهر أسفه لعزوفه عن هذا الكتاب الجليل القدر ، وعدم الاستفادة منه ، بسبب تلك الصعوبة التي يجدها في الرجوع إليه .

ولقد عزمت على القيام بتنفيذ ما فكرت فيه ، وبدأت العمل بعون الله تعالى وتوفيقه ، بعد أن انتهيت من مناقشة رسالتي ونلت الدكتوراه بفضل الله جل وعلا ، وتهيأت لي الأسباب . وشجعني على الإقدام على ذلك إخوة لي ناصحون ، وزملاء لي في البحث العلمي مجربون ، وأعجبهم ذلك ووافق رغبة في نفوسهم . وبعد أن أنجزت جزءًا من

---

(١) وقد طبعت هذه الرسالة لأول مرة عام – ١٤٠٠ هـ ، ١٩٨٠ م – وموضوعها [أثر الأدلة المختلف فيها – مصادر التشريع التبعية – في الفقه الإسلامي] **وتطبع الآن الطبعة الثانية** .

العمل عرضته على بعض أساتذتي ، ذوي الفضل عَلَيَّ من كبار علماء هذا البلد العاملين ، فَسُرُّوا بذلك سرورًا بليغًا ، وأقروا منهجي ، ودعوا لي بالتوفيق .

وها أنا اليوم ، أقدم للمسلمين في بقاع الأرض ، هذا الكتاب الذي أحبوه وأكبروه ، وأحلوه من نفوسهم المكان اللائق به ، موشحًا بما وفقني الله تعالى إليه من خدمة له .

وعملي في هذا الكتاب متواضع واضح ، ألخصه بما يلي :

١ – ترقيم الصحيح كتبًا وأبوابًا وأحاديث ، على النحو التالي :

ا – ترقيم الكتب ترقيماً متسلسلاً ، بدءًا من بدء الوحي ، الذي اعتبرته كتابًا وأعطيته رقم (١) وختاما بكتاب التوحيد ، وكان رقمه (١٠٠) . وربما أعطيت رقمًا لمجموعة أبواب في كتاب ، إذا كانت ذات موضوع واحد ، وأُفْرِدَت في بعض نسخ الصحيح بعنوان : أبواب كذا ، كما هو الحال في : أبواب الوتر ، وأبواب العمرة ، ونحو ذلك . وربما خالفت في تقسيم الكتب بعض نسخ البخاري المشهورة ، مستندًا إلى ما يذكره الشراح فيما اعتمدته ورجحته .

ب – ترقيم الأبواب ضمن كل كتاب ، فكل كتاب أو مجموعة أبواب يرقم ما فيه من الأبواب ترقيمًا متسلسلاً يبدأ من الواحد وحتى آخر باب منه . وألفت النظر هنا إلى أنني قد حذفت من النسخة التي اعتمدتها كلمة [باب] حيث لم تذكر بعدها ترجمة ، معتمدًا على ما يذكره الشراح أحيانًا مما يرجح حذفها .

ج – ترقيم الأحاديث ترقيمًا متسلسلاً ، من أول حديث في الصحيح وحتى آخر حديث منه ، حتى ولو كان الحديث متكررًا ، فإنه يأخذ رقمًا جديدًا متسلسلاً مع ما قبله وما بعده ، كلما تكرر .

ويراعى في هذا الترقيم : أن يبدأ كل كتاب أو مجموعة أبواب ذات رقم ، أول صفحة ، وأن يكون عنوان كل باب سطرًا مستقلاً ، وأما الأحاديث فيبدأ كل منها من أول السطر .

٢ – وضع علامات الترقيم ، من فواصل ونقاط وأقواس وإشارات استفهام ونحو ذلك ، وقد راعيت أن يكون كلام رسول الله ﷺ بالذات بين قوسين بهذا الشكل : ( ) . وأن تكون الآيات **الواردة** في الصحيح بين أربعة أقواس بهذا الشكل : « » .

٣ – الإشارة إلى المواطن التي تكرر ذكر الحديث فيها ، وذلك بذكر أرقامه في تلك المواطن بعد ذكره أول مرة ، وتوضع هذه الأرقام في المتن بعد نص الحديث بين معكوفين بهذا الشكل : [ ] . وكلما تكرر الحديث وضعت بعد ذكره حرف [ر :] فعل أمر من رأى ، أي انظر ، وذكرت الرقم الذي ورد به أول مرة . وأذكر مثالاً للتوضيح أول حديث جاء في البخاري ، قال :

١ – حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير قال : حدثنا سفيان قال : حدثنا يحيى ابن سعيد الأنصاري قال : أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي : أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (إنما الأعمال بالنّيات ، وإنما لكل امرىء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها ، أو إلى امرأة ينكحها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه) .

[٥٤ ، ٢٣٩٢ ، ٣٦٨٥ ، ٤٧٨٣ ، ٦٣١١ ، ٦٥٥٣]

وهكذا تجد أن البخاري ذكر هذا الحديث في مواطن ستة غير هذا الموطن ، ذكرت أرقامها هنا ، فإذا رجعت إلى تلك المواطن وجدت الحديث ، ولكنك لا تجد هذه الأرقام ، وإنما تجد بعد ذكر الحديث : [ر : ١] .

وآتيك بالموطن الذي ذكر به ثانية برقم : (٥٤) زيادة في الإيضاح ، فقد جاء في : ٢ – كتاب الإيمان ، ٣٩ – باب : ما جاء أن **الأعمال** بالنية والحسبة ، ولكل امرىء ما نوى . قال :

٥٤ – حدثنا عبد الله بن مسلمة قال : أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن علقمة بن وقاص ، عن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : (الأعمال بالنية ، ولكل امرىء ما نوى ، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها ، أو امرأة يتزوجها ، فهجرته إلى ما هاجر إليه) . [ر : ١] .

وهذا العمل كما ترى يسهل على الباحث أن يجمع أطراف الحديث ، لا سيما وأن البخاري رحمه الله تعالى قد يذكر جزءًا من الحديث في موطن ، وجزءًا آخر منه في موطن غيره ، وقد يذكره كاملاً في أحد المواطن دون غيرها ، وهكذا ، فبالإشارة إلى مواطنه يستطيع الباحث أن يحصل على الرواية المتكاملة . أضف إلى ذلك : أنه يتعرف على طرق الحديث

ورواياته المختلفة ، كما رأيت في المثال المذكور ، ففي رقم (١) ورد من طريق الحميدي عن سفيان عن يحيى بن سعيد ، بينما في رقم [٥٤] ورد من طريق عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد . وأيضًا نجد اختلافًا في بعض الألفاظ والجمل بين الروايتين ، مثل قوله : (فمن كانت هجرته إلىٰ الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله) حيث ذكرت في رقم [٥٤] بينما لم تذكر في رقم [١] ، وكذلك أفرد لفظ النية في رقم [٥٤] بينما جمع في رقم [١] ونحو ذلك .

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أنه : إذا تكرر الحديث بشكل متتابع في نفس الباب ، أشرت إلى ذلك عند ذكر رقم أول رواية له ، بوضع رقم أول رواية ورقم آخر رواية على النحو التالي مثلاً : ٥٨/٥٧ ثم أضع أرقام باقي الروايات بين قوسين هكذا ( ) ثم أذكر أرقام المواضع التي يتكرر فيها ، أو أشير إلى موضعه الأول ، بعد آخر رواية تكررت على النحو المذكور .
وإليك مثالين يوضحان ذلك :

٥٨/٥٧ – حدثنا مسدد قال : حدثنا يحيى ، عن إسماعيل قال : حدثني قيس بن أبي حازم ، عن جرير بن عبد الله قال : بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم .

(٥٨) : حدثنا أبو النعمان قال : حدثنا أبو عوانة ، عن زياد بن علاقة قال : سمعت جرير بن عبد الله يقول يوم مات المغيرة بن شعبة ، قام فحمد الله وأثنى عليه ، وقال : عليكم باتقاء الله وحده لا شريك له ، والوقار ، والسكينة ، حتى يأتيكم أمير ، فإنما يأتيكم الآن . ثم قال : استعفوا لأميركم ، فإنه كان يحب العفو . ثم قال : أما بعد فإني أتيت النبي ﷺ قلت : أبايعك على الإسلام ، فشرط علي : (والنصح لكل مسلم) . فبايعته على هذا ، ورب هذا المسجد إني لناصح لكم . ثم استغفر ونزل .
[٥٠١ ، ١٣٣٦ ، ٢٠٤٩ ، ٢٥٦٥ ، ٢٥٦٦ ، ٦٧٧٨]

١٤٨/١٤٧ : حدثنا إبراهيم بن المنذر قال : حدثنا ابن عياض ، عن عبيد الله ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن واسع بن حبّان ، عن عبد الله بن عمر قال : ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي ، فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته ، مستدبر القبلة ، مستقبل الشأم .

(١٤٨) : حدثنا يعقوب بن إبراهيم قال : حدثنا يزيد بن هارون قال : أخبرنا يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبّان : أن عمه واسع بن حبّان أخبره : أن عبد الله بن عمر أخبره قال : لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا ، فرأيت رسول الله ﷺ قاعدًا على لبنتين ، مستقبل بيت المقدس . [ر : ١٤٥]

ومن الأمانة العلمية أن أقول هنا : إن الذي سهل لي عمل ذكر مواضع تكرار الحديث هو كتاب [فهارس البخاري] للشيخ رضوان محمد رضوان ، جزاه الله عن المسلمين خيرًا .

٤ – شرح الألفاظ والجمل الغريبة الواردة في الحديث ، مما يجعل الحديث واضح المعنى ، لدى القارىء الذي يرغب أن يكتفي بالمعنى العام والظاهر للحديث .

وطريقتي في هذا أن أضع أسفل الصفحة رقم الحديث الوارد في الأصل ، وأذكر المفردة أو الجملة المراد شرحها ضمن قوسين من هذا الشكل ( ) ثم يذكر بعدها الشرح ، وينهى بنقطة ، وهكذا أفعل بكل مفردة أو تركيب . والجدير بالذكر أني لا أكرر الشرح في الأحاديث المتكررة ، بل أذكر ذلك عند ذكره أول مرة ، إلا إذا جاء في المكرر لفظ أو تركيب لم يشرح من قبل ، أو لم يذكر ، فيشرح في موطنه .

هذا ، والمعلوم أن متن الصحيح مشكول شكلاً كاملاً ، وقد يكون للفظ ضبط أو أكثر ، فربما اكتفيت بشكله على ضبط واحد ، وربما شكل على جميع الأوجه .

٥ – ذكر سور الآيات القرآنية الواردة في الصحيح وأرقامها في تلك السور ، فإذا كانت الآية في الباب ذكرت ذلك في صلب المتن ، وإذا كانت في الحديث ذكرت ذلك في الحاشية عقب شرح ألفاظها ، وفي الغالب أتمم الآية أو الآيات المذكور جزء منها في الصحيح ، إذا كان الموطن يستدعي ذلك ، كما أني أذكر اللفظ القرآني مع ذكر السورة والآية الذي كثيرًا ما يشير إليه البخاري رحمه الله تعالى بذكر معناه ونحو ذلك ، مع شرح المفردات أو الجمل التي تحتاج إلى شرح من الآية أو الآيات .

وطريقتي في شرح ألفاظ وجمل الآيات الواردة في الباب : أن أضع رقم الباب في الحاشية أسفل الصفحة ، ثم أكتب ما أريد شرحه ضمن قوسين هكذا ( ) وأشرح على النحو الذي مر في شرح الأحاديث ، وكذلك أفعل في إتمام الآيات إن وجد ذلك ، مع شرح ما يحتاج منها إلى شرح .

والبخاري رحمه الله تعالى يكثر من ذكر الألفاظ القرآنية وربما ضبطت على قراءة من القراءات ، فإذا ضبطت على قراءة حفص لم أنبه إلى غيرها ، وإذا ضبطت على غير قراءة حفص نبهت إلى قراءته غالبًا ، وربما ذكرت صاحب القراءة الأخرى وربما لم أذكره . وإذا كانت القراءة شاذة ذكرت ذلك صراحة ، وقولي : وفي قراءة وقرىء لا يعني أنها قراءة شاذة .

٦ – شرح الألفاظ والتراكيب التي تحتاج إلى شرح ، في الآثار التي يوردها البخاري في صحيحه ، عن الصحابة والتابعين وغيرهم . وبالمناسبة : فإن صحيح البخاري يمكن أن يعتبر كتاب حديث وفقه ، لكثرة ما تضمنه من آراء فقهية ، لكبار الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين ، وكثيرًا ما يعطي البخاري رحمه الله تعالى رأيه في المسألة ، ويسطره في صحيحه .

وطريقتي في هذه الشروح كطريقتي في شرح ألفاظ الآيات ، والتي سبق ذكرها أيضًا .

وبهذه الشروح الموجزة ، للأحاديث والآيات والآثار ، أكون قد وضعت بين يدي المسلم ، الراغب بالتعرف على السنة ، والاطلاع على الإسلام من منابعه الأصلية ، نسخة لهذا الكتاب الجليل ، مشروحة بما يسد الحاجة ويلبي الرغبة ، بحجم صغير لا يزيد عن حجم المتن كثيرًا ، بحيث يسهل تداوله واقتناؤه .

ومعتمدي في هذه الشروح : شروح البخاري ، وفي مقدمتها [فتح الباري] لابن حجر العسقلاني ، وغالبًا ما أعتمد على [عمدة القاري] للعيني ، و[إرشاد الساري] **للقسطلاني**، و[فتح المبدي] شرح مختصر الزبيدي ، و[النهاية في غريب الحديث] لابن الأثير ، وكتب التفسير ، ومعاجم اللغة .

٧ – يمتاز البخاري بتعليقاته ، والتعليق : أن يحذف سند الحديث ويذكر المتن فقط ، أو يحذف بعض سند الحديث ، وهذه التعليقات ربما أسندها البخاري في مواطن أخرى من صحيحه وربما لم يسندها ، وقد تكون مسندة عند غيره من أصحاب كتب السنة .

فإن كان البخاري رحمه الله تعالى أسند التعليق الذي ذكره في موطن آخر ، أشرت إلى موطن إسناده على النحو التالي : [ر :] وأضع رقمه الذي جاء به مسندًا . وإن كان فيه ما يحتاج إلى شرح في هذا الموطن شرحته على الطريقة السابقة في شرح الآيات

والآثار . وإن لم يسند البخاري رحمه الله تعالى هذا التعليق فإني أتركه دون ذكر من أسنده ، وأكتفي بشرح ما يحتاج فيه إلى شرح .

٨ – الإشارة إلى الأحاديث التي اتفق عليها البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى ، وذلك بذكر موضع الحديث المتفق عليه في صحيح مسلم ، بذكر الكتاب الذي يوجد فيه ، وكذلك الباب والرقم المتسلسل له ، في النسخة المرقمة بعمل محمد فؤاد عبد الباقي ، رحمه الله تعالى وجزاه عن المسلمين خيرًا ، ويكون ذلك في الحاشية ، بعد وضع رقم الحديث في البخاري وقبل شرح ألفاظه . **وللأمانة** العلمية أقول : إن الذي سهل لي هذا العمل الجليل أيضًا : هو كتاب [اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان] لمحمد فؤاد عبد الباقي ، رحمه الله تعالى .

٩ – وأما العمل الذي له كبير الأهمية بالنسبة لخدمتي لهذا الكتاب **فهو** الفهارس العلمية ، التي سيفرد لها – بعون الله وتوفيقه – مجلد مستقل ، وتحتوي هذه الفهارس على خدمة جليلة ، تجعل الرجوع إلى هذا الكتاب العظيم القدر **سهلاً ويسيراً** ، كما تجعل الاستفادة منه وافرة ووافية ، وتيسر السبيل لكل باحث في التفسير والسنة والفقه ، وغير ذلك من العلوم الإسلامية الأساسية ، وتختصر الطريق لكل من كان له بغية في أصح كتاب في دين الله عز وجل بعد القرآن . **وسميت عملي هذا :**

(منحة الباري في خدمة صحيح البخاري)

والله تعالى أسأل أن يسدد خطاي ويوفقني لخدمة دينه ، ويرزقني الإخلاص وحسن العمل ، ويمن علي بالعلماء العاملين ، وطلاب العلم الصادقين ، والمؤمنين المتقين ، فيتكرموا علي بتوجيهاتهم وإرشاداتهم **ونصائحهم** خاصة وأن الكتاب سيصدر – بعون الله تعالى وتوفيقه – على مجلدات متقاربة في زمن صدورها ، فيمكن أن يتدارك ما في العمل من نقص أو تقصير ، بفضل التوجيهات الصادقة والنصائح المخلصة ، وجزى الله تعالى الجميع خير الجزاء ،ووفقنا جميعًا للعمل بكتابه وسنة نبيه ﷺ ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **تسليماً** كثيرًا ، والحمد لله رب العالمين .

مصطفى ديب البغا
أبو الحسن

٦ محرم سنة ١٣٩٧ هجرية
٢٧ كانون الأول سنة ١٩٧٦ ميلادية

شكر وتقدير

إنني أتوجه بعميق شكري إلى الإخوة الكرام الذين كان لهم الفضل في إخراج هذا الكتاب خاليًا من الأخطاء – على ما أظن – إذ تكرموا علي بالمساعدة في تصحيحه المرات المتعددة ، ولم يكن عملهم مقتصرًا على التصحيح الطباعي فحسب ، بل كان لهم فضل كبير في لفت نظري إلى ملاحظات كثيرة وفوائد جمة ، تتعلق بالشكل وبالمضمون . وأخص منهم بالذكر الذين قرؤوا الكتاب من أوله إلى آخره – أو إلّا قليلًا منه – وهم :

فضيلة الأستاذ المقرئ الشيخ محمد كريم راجح ، والأستاذ المحقق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، والأستاذ الشيخ مأمون المغربي ، فجزاهم الله تعالى خيرًا ، وأجزل لهم المثوبة والأجر ، وكذلك كل من قرأ شيئًا منه ، أو وقع نظره على خطأ أثناء العمل فنبهني إليه ، إنه سبحانه وتعالى أكرم مسؤول .